



اللطوص مصر السريون

حصلت (P.T.O.C) منصة تعقب الجرائم المنظمة وغسل الأموال في اليمن على معلومات ووثائق خاصة بتأسيس الميليشيا الحوثية الموالية لإيران كيانات وشركات ومجموعة مالية سرية وجديدة تابعة لما يسمّى مكتب عبد الملك الحوثي وتدار من قبل "جهاز الأمن والمخابرات"، بهدف غسل الأموال والتحكّم في مفاصل الاقتصاد الوطني، والتحايل والالتفاف على تداعيات تصنيف الحوثيين جماعةً إرهابية، والهروب من العقوبات المفروضة من مجلس الأمن والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على قادتهم.

تتركز الشركات الحوثية في مختلف القطاعات وخاصةً الأراضي والعقارات، والأدوية، والمستلزمات الزراعية، والسجائر، والمواد الغذائية، والنقل البحري والبري، والصرافة والمؤسسات المالية.

يتولّى إدارة هذه الشركات مسؤولين عناصر تابعة لـ "جهاز الأمن والمخابرات" قام الحوثي بتعيينهم في مختلف الشركات الحكومية والخاصة لاكتساب الخبرة اللازمة ومن ثم تأسيس الشركات الجديدة، لتبييض ملايين الدولارات ومليارات الريالات المتحصّلة من الإيرادات الضريبية والجمركية وعائدات المشتقات النفطية والغاز المنزلي وأراضي وعقارات الدولة وأموال الأوقاف ومخصّصات الموازنة المركزية والمحلية والصناديق الخاصة.

كانت وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت في الـ 17 من يناير الماضي أن جماعة الحوثيين جماعة إرهابية مدرجة بشكل خاص، ودخل هذا الإدراج حيّز التنفيذ في الـ 16 فبراير الماضي.

جاء القرار عقب شنّ الحوثيين منذ نوفمبر الماضي هجمات غير مسبوقّة على السفن الدولية التي تمر عبر البحر الأحمر وخليج عدن، وكذلك على القوات العسكرية المتمركزة في المنطقة للدفاع عن أمن الشحن التجاري وسلامته.

كما فرضت الولايات المتحدة إجراءات (عقوبات) ضد عدد من المسؤولين الحوثيين لدعمهم الهجمات المتهورة وغير المشروعة التي تشنّها الجماعة المسلّحة على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن.

قائمة مسؤولي الشركات الحوثية الجديدة:



1- محمد عباس قاسم عامر (أبو خليل):

وكيل جهاز الأمن والمخابرات والمشرف
الرئيس على عملية تبيض الأموال والقطاع
الاقتصادي للحوثيين، ويتولى إدارة منظومة
مالية واقتصادية معقدة لتمويل الجانب
الاستخباراتي المرتبط بإيران، كما يعد من
أهم العناصر الأمنية والاستخباراتية الحوثية
المتحكمة في الوضع الاقتصادي السري
للجماعة، إضافة إلى نسيب عبد الملك
الحوثي، عبد الإله الحمران، وهذا الأخير
سيصدر عنه (ملف خاص) قريباً.

قائمة مسؤولي الشركات الحوثية الجديدة:

2- حسن الكحلاني (أبو شهيد):

وكيل القطاع الخارجي بجهاز الأمن والمخابرات، ويشغل منصب وكيل ثانٍ في جهاز الأمن والمخابرات الحوثية، وكذلك يتولى مهام أمنية واقتصادية قمعية ضد الشخصيات التجارية والسياسية.



قائمة مسؤولي الشركات الحوثية الجديدة:

3- محمد أحمد الطالببي
(ابو جعفر الطالببي):



مساعد وزير الدفاع لشؤون الدعم اللوجستي
ومدير دائرة المشتريات بوزارة الدفاع،
ويتولّى مهمة شراء وتخزين ونقل الأسلحة
داخل جماعة الحوثيين، ويُشار إلى أنه ينتمي
إلى أسرة مقرّبة من عبد الملك الحوثي، كما
يشغل معظم أفراد هذه الأسرة مناصب
حساسة في مجال تبييض وغسل الأموال عبر
أكثر من قطاع، بما فيهم عبد الله حسين
الطالببي الذي يعمل معه مؤيد المؤيد
شقيق القيادي الحوثي في لندن
أحمد المؤيد.

قائمة مسؤولي الشركات الحوثية الجديدة:

4- خالد محمد خليل:

رئيس الدائرة الاقتصادية لجهاز الأمن والمخابرات الحوثي، ويتولى عملية جباية الأموال والضرائب من شركات الصرافة والشركات التجارية العاملة في اليمن بشكل عام، وقد مارس انتهاكات بشعة بحق تجار ورجال أعمال وصرافين رفضوا تبييض أموال الحوثيين، وتقدمه جماعة الحوثيين للواجهة بحكم تخصصه في القطاع المالي لجهاز الأمن القومي سابقاً.



قائمة مسؤولي الشركات الحوثية الجديدة:

5- عبد الله المتميز (أبو قاسم):

يتولى مهام دائرة المشتريات المالية لجهاز الأمن والمخابرات التابع للحوثيين، ويرتبط بشبكة مالية معقدة واسعة مبنية على شراء الأصول العقارية والممتلكات باهظة الثمن لقيادات جماعة الحوثيين، ويسانده في هذه المهمة القيادي الحوثي (عبد الملك محمد عاطف)، والجدير ذكره أن المتميز أحيل للتحقيق مؤخرا في قضايا فساد مرتبطة بقيادات حوثية.

قائمة مسؤولي الشركات الحوثية الجديدة:

6- عبد الله حسين الحوثي:

النجل الأكبر لمؤسس حركة الحوثيين
(حسين الحوثي)، ويتولّى مهام سرية
لتبييض الأموال الحوثية، ودائمًا ما تتعدّد
سفرياته إلى إيران وسلطنة عمان واليونان.



قائمة مسؤولي الشركات الحوثية الجديدة:



7- عبد الملك محمد صالح عاطف:

قيادي حوثي مرتبط بشبكة غسل وتبييض أموال الحوثيين عبر شراء عقارات وأصول للقيادات الحوثية، ويعمل في لجنة الأراضي التي اشتهرت بمصادرة آلاف الهكتارات من أراضي المواطنين والمعارضين لجماعة الحوثي، بقيادة (أبو حيدر جحاف) الذي يعمل في الشرطة العسكرية، ويعد القيادي (عبد الملك عاطف) واحدًا من مسؤولي تلك اللجنة، إضافة إلى ارتباطه بمؤسسات ومصالح مختلفة، أبرزها شركة النفط

اليمنية التي منحه امتيازات عدّة بشكل سري، ومنها تعيين أحد أبنائه (علي عبد الملك) في أعمال ومهام شركة النفط للمتاجرة بها، وقد عُرف عن عبد الملك ارتباطه بعمليات غسل وتبييض أموال الحوثيين عبر شركة (الروضة) للصرافة، والمنطوية تحت شبكة (سعيد الجمل) الإيرانية التي تمد جماعة الحوثيين بالأموال والأسلحة الإيرانية، ويستخدم (عبد الملك عاطف) مؤسسة خيرية تدعى (بيت الإنسانية) في التغطية على أنشطته في عمليات غسل الأموال وتبييضها لصالح قياديي جماعة الحوثيين، وفي السيطرة على حصص الإغاثة من المنظمات الدولية بالتنسيق مع ما يسمى "المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي" (سكمشا).

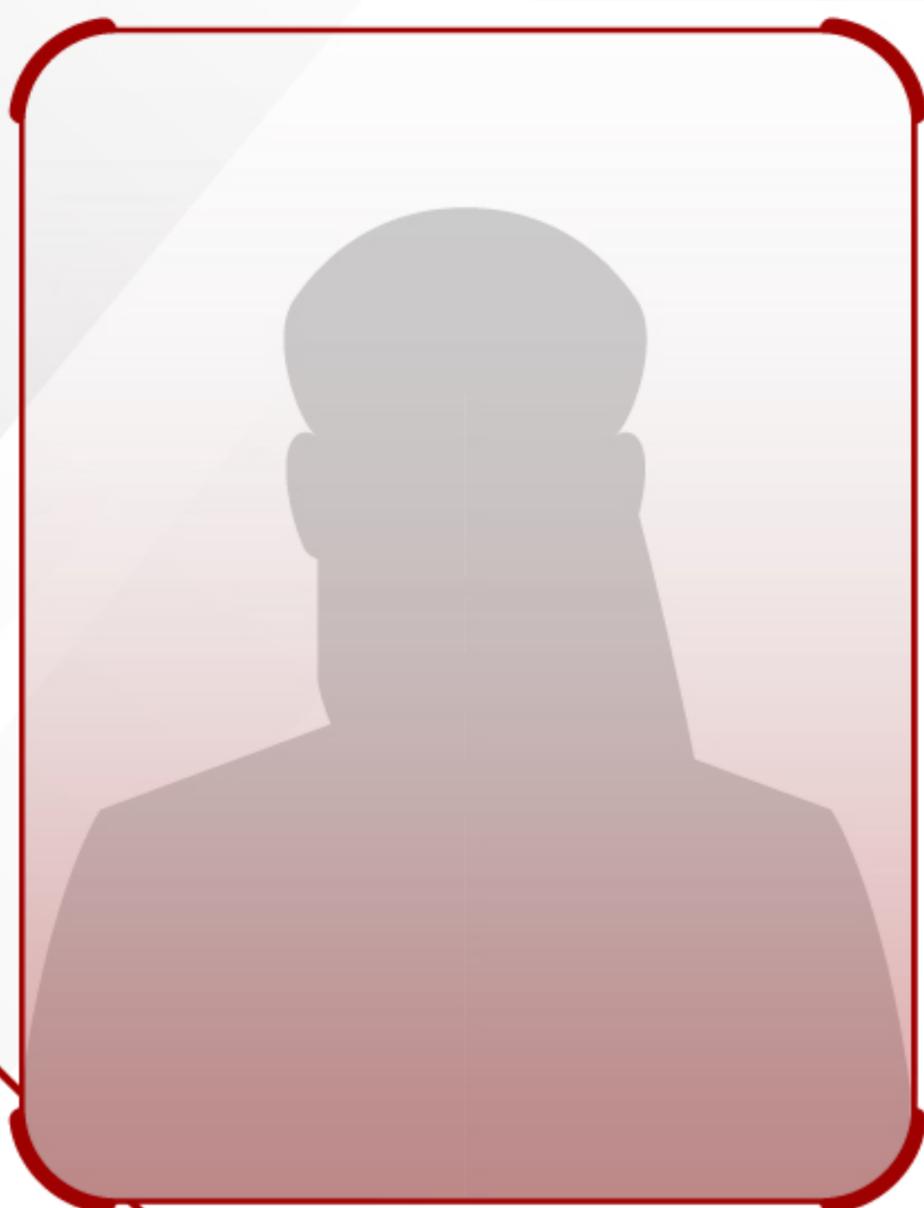
قائمة مسؤولي الشركات الحوثية الجديدة:

8- عبد الله النعمي:

يتولّى مهام غسل وتبييض الأموال ونقلها من وإلى إيران إضافة إلى نقل المعلومات اللوجستية، ويعمل في ما يسمى المجلس الأعلى لتنسيق الشؤون الإنسانية بالإضافة إلى عمله في مواقع أخرى داخل الحكومة، وتحتفظ المنصة بتفاصيل وفيديوهات حصرية توثق زيارته إلى إيران خلال الفترة الأخيرة.



قائمة مسؤولي الشركات الحوثية الجديدة:



9- أحمد عبد الكريم أحمد العنسي
(الشرعي) وكنيته "أبو يوسف":

يدير شبكة تهريب مسؤولة عن تهريب
المعدات والأجهزة التي تحتاجها الميليشيا
الحوثية من سلطنة عمان إلى صنعاء،
بالإضافة إلى تهريب مبالغ مالية وبضائع
للحوثيين وغسيل أموال.

قائمة مسؤولي الشركات الحوثية الجديدة:



10- زيد علي يحيى حسن الشرفي

أحد تجار الميليشيا الحوثية، ويعتبر أحد أهم مسؤوليها الماليين، كما يشرف على عدد من الشركات الاستثمارية التابعة لعدد من قيادات الصف الأول التابعة للميليشيا أهمها شركات واستثمارات محمد علي الحوثي عضو "المجلس السياسي الأعلى"، إذ أن زوجة الأخير هي شقيقة زوجة زيد الشرفي وابنة عمه.

قام الشرفي بإنشاء عدد من الشركات تعمل لصالح الميليشيا الحوثية ومسجلة بأسماء أشخاص آخرين ومن هذه الشركات:

- شركة "يمن كرود للتجارة والخدمات النفطية".
- شركة "مستر أويل للتجارة والاستيراد" التي تأسست عام 2018 وتعمل لصالح الميليشيا الحوثية في مجال الخدمات النفطية والغاز. عملت الشركة لفترة في تجارة النفط، ولم يرصد لها نشاط خلال الفترة الأخيرة (قد تكون توقفت عن العمل).
- شركة "ستار بلاس للصناعات الدوائية" التي تأسست عام 2020 كإحدى شركات الميليشيا الحوثية ولا يقتصر نشاطها على الأدوية إنما يدخل في أنشطة مشبوهة.



وفي 6 ديسمبر عام 2022 أصدر محافظ البنك المركزي اليمني أحمد أحمد غالب تعميماً موجّهاً إلى كافة شركات ومنشآت الصرافة في اليمن بتجميد كافة الحسابات وحظر المعاملات التجارية والمالية مع 12 شركة مدرجة في القوائم السوداء بينها 3 شركات لزيد بن علي الشرفي. وتشمل تلك الشركات:

- 1- شركة "سام أويل للتجارة والخدمات النفطية" (صدّام بن أحمد بن محمد الفقيه وزيد بن علي بن يحيى الشرفي).
- 2- مؤسّسة "الزهراء للتجارة والتوكيلات" (نبيل بن عبد الله بن علي الوزير).
- 3- شركة "فيول أويل لاستيراد المشتقات النفطية" (إسماعيل بن إبراهيم الوزير وقصي بن إبراهيم الوزير).
- 4- شركة "سلم رود للتجارة والاستيراد" (زيد بن علي بن يحيى الشرفي).
- 5- شركة "أبكر للخدمات النفطية" (عبد الله بن أبكر عبد الباري).
- 6- شركة "الفقيه العالمية للتجارة والاستيراد والخدمات النفطية المحدودة" (صدّام بن أحمد بن محمد).
- 7- شركة "أويل" (زيد بن علي بن يحيى الشرفي).
- 8- شركة "أبوت للتجارة المحدودة" (علي أحمد دغسان).
- 9- شركة "الذهب الأسود" (علي بن ناصر قرشة).
- 10- شركة "مجموعة العوادي التجارية" (زيد زيد العوادي وشركاؤه).
- 11- شركة "الحمّادي للتجارة والتبريد المحدودة" (علي محمد مكرد الحمّادي).
- 12- أتلاتنك أويل لاستيراد المشتقات النفطية" (أحمد محمد صالح البيضان).

خسائر الشركات اليمنية الخاصة جرّاء حرب الحوثيين

20%

من الشركات

نقلت عملياتها إما إلى مناطق داخل البلد أو إلى الخارج.

27

مليار دولار

خسائر القطاع الخاص المباشرة وغير المباشرة خلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب.

52%

من الشركات

الكبيرة تحوّلت إلى متوسطة، والمتوسطة إلى صغيرة، والصغيرة إلى متناهية الصغر أثناء الصراع.

25%

من إجمالي عدد الشركات أغلقت بعد عام 2014.

أرباح
45%

من الشركات انخفضت بعد عام 2017 .

شهدت أكثر من
80%

من الشركات انخفاض حاد في المبيعات.

الشركات التي نجت عانت من انقطاعات في الخدمات الرئيسية وتناقص في قواعد عملائها.

الأسباب الرئيسية لإغلاق الشركات تضمنت القضايا الأمنية في مناطق الصراع، والخراب الاقتصادي، والركود المالي، وتدمير أصول الشركات.